



«فايننشال تايمز»: قطر تشتري 7.52% من أسهم شركة المجوهرات الأميركية «تيفاني»

لندن - يو.بي.أي: أقادت صحيفة «فايننشال تايمز» أمس أن هيئة الاستثمار القطرية اشترت حصة مقدارها 7.52% من أسهم شركة المجوهرات الأميركية المعروفة «تيفاني».

وقالت الصحيفة إن الحصة وسعت المحفظة الاستثمارية لهيئة الاستثمار القطرية التي تملك متاجر هارولدز الراقية في لندن وحصة مقدارها 7.17% في شركة السيارات الألمانية فولكس واغن المالكة لشركتي سيارات أودي ولامبورغيني وحصة مقدارها 7.1% من أسهم المجموعة الفرنسية الفاخرة «ال في إم إتش» المالكة لشركة لويس فويتون للملابح وعطر ديور وشمبانيا دوم بيرغنيون.

وأضافت أن هيئة الاستثمار القطرية استحوذت على موقعها في «تيفاني» من خلال تربتها الاستثمارية شركة قطر القابضة. واعتبرت شركة المجوهرات الأميركية أن هذا التحرك كان مفاجأة وعلمت به حين تقدمت الشركة بطلب للجنة الأوراق المالية والبورصات في وقت سابق من هذا العام.

وأشارت الصحيفة إلى أن هيئة الاستثمار القطرية اشترت في نهاية العام 2010، وأضافت «فايننشال تايمز» أن قطر وسعت أيضا حصتها بشركة الناجم كستاراتا من 3% إلى 5% كما رفعت حصتها إلى 8.4% في شركة ابيروولا أكبر مزود للكهرباء في إسبانيا مما جعلها ثاني أكبر المساهمين فيها.

ضمن قائمة شملت 2000 شركة على المستويين الإقليمي والعالمي «سابق» الأولى عربياً والـ 88 عالمياً بقائمة فوربس

إكسون موبيل في المرتبة الأولى عالمياً، وبلغت قيمتها السوقية 407.4 مليارات دولار، وحلت ثانياً شركة جي بي مورغان تشيس، وبلغت قيمتها السوقية 170.1 مليار دولار، والثالثة جنرال إلكتريك وبلغت قيمتها السوقية 213.7 مليار دولار. ويقول تقرير مجلة فوربس إن إيرادات أكبر 2000 شركة في العالم بالمجمل اليوم تشكل 36 تريليون دولار، إذ ارتفعت بنسبة 12%، في حين تبلغ أرباحها 2.64 تريليون دولار، أي أعلى بنسبة 11%، بينما تبلغ قيمة أصولها 149 تريليون دولار، أي أعلى بنسبة 8% عن قائمة العام الماضي، وقيمتها السوقية تتساوى 37 تريليون دولار، وهذه المرة جاءت أقل بنسبة 0.5%، وتوظف هذه الشركات 83 مليون شخص في العالم. وفي تحليل لقائمة هذه الشركات، يظهر أنه ورغم الاضطرابات في القطاع المالي، فإن البنوك والشركات المالية المتنوعة لا تزال تهيمن على القائمة، حيث بلغ عددها 478 شركة، بفضل المقياس الكبير في مجموع أصولها. أما قطاعاً والصناعة والغاز فاستحوذوا على 131 شركة، وتبدو نتائجها مرفوعة على صعودي المبيدات والأرباح. إضافة إلى ذلك، جزاً التقرير المناطق هذا العام إلى ما يلي: آسيا الباسيفيك وبيع عدد الشركات منها 733 شركة، تلتها أوروبا والشرق الأوسط والشركات البنح 605 شركات، والولايات المتحدة بمجموع 524 شركة، ودول أميركا اللاتينية بمجموع 145 شركة. ومن الجدير ذكره أنه يتم تدقيق الشركات وترتيبها وفق أربعة عوامل هي: المبيعات والأرباح والأصول والقيمة السوقية.

العربية.نت: هيمنت الشركات السعودية والقطرية والإماراتية على قائمة الشركات الأكبر عربياً ضمن قائمة فوربس لأكثر 2000 شركة في العالم لسنة 2012، إذ بلغ عددها 30 شركة، بمعدل 10 لكل بلد، في قائمة فوربس لأكثر 2000 شركة في المرتبة الأولى عالمياً، وبلغت قيمتها السوقية 21.3 مليار دولار، وفقاً ما أفادت به «القبس» الكويتية. ومن الشركات القطرية المتقدمة، جاء بنك قطر الوطني الذي حل في المركز 531 عالمياً، وبلغت قيمته السوقية 26.1 مليار دولار، وحلت شركة كيوتل للاتصالات في المرتبة 716 عالمياً، وبالنسبة إلى الشركات الإماراتية، فقد حلت شركة اتصالات في المركز 509 عالمياً، وبلغت قيمتها السوقية 20 مليار دولار. بينما جاء بنك أبوظبي الوطني في المركز 772 عالمياً، وبلغت قيمته السوقية 9.5 مليارات دولار. أما في الكويت فقد حل بنك الكويت الوطني وشركة زين وبيت التمويل الكويتي» وجاء «الوطني» في المرتبة 675 عالمياً، وبلغت قيمته السوقية 16.7 مليار دولار، بينما حلت شركة زين في المركز 892 عالمياً، وبلغت قيمتها السوقية 13.1 مليار دولار، وجاء «بيتك» في المرتبة 1161 عالمياً، بينما بلغت قيمة السوقية 8.5 مليارات دولار. أما بالنسبة إلى البحرين، فحل بنك الأهلي المتحد في المركز 1621 عالمياً، وبلغت قيمته السوقية 3.8 مليارات دولار. على الصعيد العالمي، حلت شركة

البنوك اليونانية ستكشف عن خسائر كبيرة لعام 2011

أثينا - رويترز: من المنتظر أن تسجل البنوك اليونانية خسائر ثقيلة لعام 2011 وسيكون التركيز على حجم الخسارة التي تكبدتها بسبب التخفيضات الكبيرة في قيمة السندات وبسبب مخصصات القروض المتعثرة. وستتضمن النتائج تأخير عملية إعادة هيكلة الديون التي نفذتها اليونان الشهر الماضي والتي كبدت حملة السندات خسارة بنسبة 7.4% ومحت 22 مليار يورو (29 مليار دولار) من رأس المال الأساسي من المستوى الأول للنظام المصرفي البالغ 23.8 مليار دولار بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن تقيد البنوك التي تحمل سندات حكومية بقيمة 45 مليار يورو الخسارة التي تكبدتها بسبب عملية مبادلة السندات على أساس صافي القيمة الحالية، وذلك لأن خطة إعادة رسملة القطاع المصرفي لم تكتمل بعد.

مجموعة الـ 20 تعهد بأكثر من 400 مليار دولار لصندوق النقد

واشنطن - رويترز: قال مسؤول من مجموعة العشرين على علم بنص أحدث نسخة من البيان الذي تعده المجموعة أنها ستتعهد بزيادة موارد صندوق النقد الدولي بأكثر من 400 مليار دولار. واجتمعت مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والناشئة أمس لبحث تعزيز قدرات صندوق النقد الدولي على التعامل مع أزمة الديون الأوروبية. وقال المصدر أن مسودة البيان الختامي للاجتماع تفيد بأن هناك «التزامات قوية بزيادة الموارد المتاحة بأكثر من 400 مليار دولار».

وزير الاتصالات السوري: إعادة الإعلان عن المشغل الثالث

دمشق - يو.بي.أي: كشف وزير الاتصالات السوري عماد الصابوني أول من أمس أنه ستم إعادة الإعلان لإدخال مشغل ثالث للاتصالات النقالة في سورية بعد موافقة الحكومة عليها.

وقال الصابوني في مؤتمر صحفي بدمشق «سنعمل على استخدام مشغل ذي خبرة عالية بإجراءات تنافسية قادر على تغيير واقع السوق لجهة تخفيض الأسعار وتحسين جودة الخدمات وتنوعها بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويل العقود الحالية للشركتين المشغلتين إلى تراخيص».

وأوضح أن «الوزارة تلقت رويداً إيجابية من عدد من المشغلين ذوي الخبرة العالمية من الدول الراقية في دخول سوق الاتصالات النقالة في سورية»، وبين أن «الدراسات الاستشارية التي توصلت إليها الوزارة مع شركة استشارية متخصصة والتي أظهرت أن خيار تحويل العقود الحالية إلى تراخيص بالتزامن مع إدخال مشغل ثالث هو أفضل البدائل من حيث تحقيقه لأهداف التنمية الاقتصادية بما فيها زيادة معدلات الانتشار وتحفيز المنافسة حيث سيؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحقيق الجودة من دون أن ينجم عن ذلك تراجع في إيرادات الخزينة العامة للدولة».

المستون الأميركيون يكافحون مع انعدام الأمن الاقتصادي

نيويورك - رويترز: أظهر بحث جديد أن معظم المسنين المتقاعدین الأميركيين من أصول لاتينية وأفريقية وأسيوية الذين يعيشون في الولايات المتحدة يواجهون صعوبة في تغطية النفقات اليومية الأساسية ولا يشعرون بالأمن الاقتصادي. ويقول مؤشر ستاندرد للأمن الاقتصادي للمسنين الذي يحسب الأمن الاقتصادي لكبار السن إن المسن الذي يعيش وحده يحتاج إلى ما بين 19 ألف دولار و25 ألفاً سنوياً لتغطية النفقات في حين يحتاج المسن المتزوج إلى ما بين 29 ألف دولار و39 ألفاً وفقاً للحالة الصحية ووضع السكن.

لكن البحث الذي أجرته منظمة «فرص أوسع للمرأة» غير الربحية أظهر أن حوالي ربع كبار السن من أصول لاتينية ومن الأميركيين الأفارقة والآسيويين فقط لديهم متوسط دخل تقاعد في اطار هذه المستويات. وأظهر تحليل أجرته المنظمة لبيانات مكتب الإحصاء الأميركي أن 52% من أسر المسنين يبلغون عن دخول لا توفي الأمن الاقتصادي لتغطية تكاليف الغذاء والسكن والنقل والرعاية الصحية ونفقات متنوعة. وبالنسبة للمتقاعدين من أصل لاتيني يرتفع الرقم إلى 76% و74% للأميركيين الأفارقة و65% لآسيويين.

منظمات اقتصادية تتوقع نمو اقتصاد الكويت بنسبة 6.6% في 2012

العالمي من 4% في عام 2011 إلى نحو 3.5% خلال العام الحالي وذلك بسبب التدهور المستمر في تطورات القطاين السيادي والمصرفي في منطقة اليورو على أن يشهد الاقتصاد العالمي عودة لمعدل النمو عند 4% خلال العام المقبل. واعتبر الصندوق أن التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصادات الصاعدة والنامية على المدى القريب يتمثل في كيفية ضبط السياسات الاقتصادية الكلية على نحو ملائم بغية التصدي لمخاطر انتقال التطورات السلبية الكبيرة من الاقتصادات المتقدمة مما يستدعي من هذه الاقتصادات التي قامت بانفاق رأسمالي كبير أن تستمر في إعادة بناء الحيز الكافي للتصرف من خلال سياسات اقتصادية كلية وتقوية السياسات والإطر الاحترازية. ودعا الصندوق صناع السياسات النقدية في هذه الدول إلى توخي اليقظة على المدى القصير تحسباً لأي ارتفاع حاد في أسعار النفط يمكن أن يفضي إلى ضغوط تضخمية على نطاق واسع مما يستوجب أن تحتوي السياسة المالية العامة بالضرر الواقع على الميزانيات العمومية لدى القطاع العام عن طريق توجيه الدعم بشكل حصري إلى الأسر الأكثر تعرضاً للتأثر بالصددمات.

كونا: واصلت منظمات اقتصادية محلية وعالمية باعطاء مؤشرات إيجابية عن الاقتصاد الكويتي كان آخرها تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر نهاية الأسبوع الماضي متوقفا نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 6.6% خلال العام الحالي. ووافقت نسبة النمو المتوقعة من قبل صندوق النقد الدولي للكويت نسبة النمو المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام التي قدر بان تصل إلى 4.2% خلال العام الحالي من 3.5% العام الماضي مع احتمال تراجعها إلى 3.7% خلال عام 2013.

وقال تقرير صندوق النقد أن توقعات النمو الاقتصادي في السعودية وقطر تقدر بـ 6% خلال العام الحالي في حين ستصل في العراق إلى نحو 11% وستتراجع في مصر إلى 1.5% في حين ستصل في الإمارات إلى 2.3%. ووضحت بيانات صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الكويتي نما خلال 2011 بنسبة بلغت 8.2% مدفوعاً بالانفجار الحكومي وسائر النفط المرتفعة لاسيما أن العام الماضي مثل السنة الثانية في الخطة الإنمائية منسوبة الأجل التي طرحتها الكويت. وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض النمو

18 عاماً لرجل أعمال جزائري في قضية اختلاس

الجزائر - أ.ف.ب: اصدرت محكمة الجنايات في الجزائر العاصمة أول من أمس حكماً بالسجن 18 سنة مع النفاذ وغرامة قدرها مليون دينار (10 آلاف يورو) على رجل أعمال وشريكه في قضية اختلاس 210 ملايين يورو من بنك عمومي تورط فيها 25 متهماً، بحسب مراسل وكالة فرانس برس.

ويعد محاكمة دامت 10 يوماً نطق القاضي محمد رقاد بالحكم «18 سنة سجناً نافذاً وغرامة قدرها مليون دينار ضد كل من عاشور عبد الرحمن وشريكه عينوش رابع بتهمة تكوين جمعية اشراق وتبييد اموال عمومية في ملك البنك الوطني الجزائري».

وكانت النيابة العامة طالبت بتوقيع عقوبة السجن عشرين سنة مع النفاذ في حق رجل الأعمال عاشور عبدالرحمن. كما حكمت المحكمة بالسجن 14 سنة على بغداد ستوف صهر عاشور عبد الرحمن ومدير إحدى شركاته، بينما استفاد ستة متهمين من البراءة.

وإصدر القاضي أحكاماً بالسجن تراوحت بين 3 و10 سنوات ضد باقي المتهمين ومنهم ثلاثة مدبرين

لوكالات البنك الوطني، بتهمة تبييد اموال عمومية وإصدار صكوك دون رصيد، والمشاركة في تكوين جمعية اشراق، وامر القاضي بمصادرة كل اموال المتهمين المحجوزة. وجاء في قرار غرفة الاتهام الصادر في 2007 ان «الاختلاسات تمت باستخدام 1957 صكا في الفترة الممتدة بين 2004 و2005 وادت إلى نفرة مالية في البنك الوطني الجزائري وصلت قيمتها إلى أكثر من 21 مليار دينار (210 مليون يورو) تم سحبها لصالح شركة الأشغال العمومية «ناسيوستال إي بلوس» لصالحها عاشور عبد الرحمن، دون تسجيلها في تعاملات البنك». وتم تحويل جزء هام من الأموال المختلصة إلى المغرب حيث قام المتهم عاشور عبد الرحمن بشراء مصنع للأجر ومطبعة عصرية، بحسب قرار غرفة الاتهام. وتم توجيه تهم اختلاس أموال عمومية وقيادة جمعية اشراق والنصب والاحتيال وإصدار صك دون رصيد والتزوير في محررات مصرفية لعاشور عبد الرحمن من 25 متهماً منهم ثلاثة مدبري بنك احدهم في حالة فرار.

ثلاثة أرباع الفقراء في العالم لا يتعاملون مع البنوك

واشنطن - أ.ش.أ: أوضح مسح أجراه البنك الدولي أن ثلاثة أرباع الفقراء العالم ليس لهم حساب بنكي، ليس فقط بسبب فقرهم ولكن أيضاً بسبب التكلفة وبعد المسافة وكمية الأوراق المطلوبة لفتح حساب. وأظهر المسح، الذي أجراه البنك الدولي عام 2011 وأعلن نتائجه أمس وشمل نحو 150 ألف شخص في 148 بلداً، أن أكثر من 75% من البالغين الذين يكسبون أقل من دولارين في اليوم لم يتعاملوا مع أي مؤسسة مالية رسمية.

وأشار إلى أن ظاهرة عدم التعامل مع البنوك ترتبط باعتماد المساواة في الدخل، فنسبة 20% من أشد السكان البالغين ثراء في البلدان النامية تزيد فرصتهم في فتح حساب بنكي عن ضعفي الفرص المتاحة لنسبة 20% من السكان الأشد فقراً.

ولفت إلى أن المحرومين من التعامل مع البنوك الرسمية غالباً ما يضطرون إلى الاعتماد على مقرضي الأموال الذين يفرضون عليهم في الغالب فوائد باهظة، كما أن من لا يتعاملون مع البنوك أقل قدرة على إقامة مشاريعهم الخاصة أو على تأمين أنفسهم من الأحداث غير المتوقعة.

وأوضح أن الاشتغال المالي، أو القدرة على التعامل مع البنوك، يمكن أن يشكل نقطة تحول

إذ يتيح للفقراء بناء مستقبل أكثر أمناً، فالقدرة على الادخار والاقتراض تسمح لهم ببناء أصول وبدء نشاط تجاري والاستثمار في التعليم وتكوين تاريخ ائتماني وفي النهاية امتلاك منزل.

وقال رئيس مجموعة البنك الدولي روبرت زوليك: «تقديم الخدمات المالية لنحو 2.5 مليار شخص ممن لا يتعاملون مع البنوك من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والفرص أمام فقراء العالم، فالاستفادة من قوة الخدمات المالية يمكن أن تساعد الناس على دفع المصروفات الدراسية والإدخار لشراء منزل أو إقامة مشروع صغير يمكن أن يوفر فرص عمل للآخرين، هذا التقرير الجديد عن من لا يتعاملون مع البنوك يؤكد هذا المعنى: فكلما زاد تعامل الفقراء مع البنوك اليوم، كلما زاد اعتمادهم على مستقبلهم».

وأوضح المسح أن المرأة بشكل خاص هي الأكثر حرماناً حين يتعلق الأمر بالحصول على الخدمات المالية، إذ تصل نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات بنكية في البلدان النامية إلى 37% مقابل 46% للرجال. والعجوة أكبر بين الفقراء، ففرصة النساء اللاتي يعشن على أقل من دولارين يومياً لفتح حساب بنكي تقل بنسبة 28% عن الرجال.

تعويض إضافي لمتضرري كارثة خليج المكسيك النفطي

واشنطن - د.ب.أ: من المقرر أن يحصل آلاف السكان على ساحل الخليج الأميركي مدفوعات إضافية من شركة النفط العملاقة بريتيش بتروليوم (بي بي)، في الذكرى السنوية الثانية لكارثة التسرب النفطي من منصة ديب ووتر هورايزون.

وكانت مراجعة مستقلة لصندوق تعويضات بقيمة 20 مليار دولار تهدف إلى تعويض أولئك الذين تضررت معيشتهم بسبب الانفجار في المنصة النفطية وادى إلى تسرب النفط في المياه لأسابيع، ووجدت أن هناك «أخطاء كبيرة» في المدفوعات، بحسبما ذكرته

وزير العدل الأميركية يوم الخميس الماضي. وقال القائم بأعمال مساعد النائب العام توني ويست أن نحو 7300 فرد وشركة سيتلقون مدفوعات إضافية بقيمة إجمالية تصل إلى 64 مليون دولار بعد مراجعة الحسابات.

وكانت منصة «ديب ووتر هورايزون» في خليج المكسيك انفجرت يوم 20 أبريل 2010 مخلقة 11 قتيلاً وبيدات على إثر ذلك محطة استمرت 87 يوماً تسرب خلالها 4.9 ملايين برميل نفط إلى المياه. وتكبدت صناعة الصيد والسياحة خسائر هائلة.

خطة إنقاذ القارة العجوز تتعرض لحالة من الترنح

مخاوف المستثمرين من قدرة أوروبا على إحكام قبضتها على أزمة الديون السيادية التي تعانيها منذ ثلاثة أعوام. وتابعت الصحيفة بقولها ان القوة الحالية لخطة الإنقاذ الخاصة بالمصرف المركزي الأوروبي قد يتم اختبارها الخميس المقبل، حين تقوم إسبانيا، التي تعتبر واحدة من أكثر الاقتصاديات متفائلة بالبورصة، ببيعها 605 شركات، وولايات المتحدة بمجموع 524 شركة، ودول أميركا اللاتينية بمجموع 145 شركة. ومن الجدير ذكره أنه يتم تدقيق الشركات وترتيبها وفق أربعة عوامل هي: المبيعات والأرباح والأصول والقيمة السوقية.

إسلاف: بدأ برنامج أوروبا الجسري لتزع فتيل أزمتها المالية عن طريق ضخ أموال نقدية في النظام المصرفي بترنح. وبينما تسببت قروض الطوارئ التي أطلقها المصرف المركزي الأوروبي بقيمة تقدر بحوالي تريليون يورو (1,31 تريليون دولار) في هبوط أسعار الفائدة لدول منطقة اليورو المضطربة في مطلع العام الحالي، ما عمل على التخفيف من حدة المخاوف بشأن أزمة الديون التي تصصف منذ فترة بالقارة العجوز، إلا أن هذه الأسعار بدأت تتجه نحو الارتفاع مرة أخرى خلال الآونة الأخيرة.

وقال محللون وخبراء في هذا الصدد ان هناك سبباً رئيسياً وراء حدوث ذلك يتمثل في أن البنوك في إسبانيا وإيطاليا لم يتبق لها سوى القليل بعد أشهر من استنفاذ تلك السيولة النقدية في شراء ديون حكوماتها.

وأفادت في الإطار نفسه صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بأن شراء البنوك الشراء ساعد على خفض أسعار الفائدة، وجعل الدول المتعثرة تنتفض الصعداء، غير أن البنوك، التي تحولت أخيراً لجهات شراء أولية للسندات الحكومية الإسبانية والإيطالية، لم يعد لديها هذا القدر الكبير من السيولة النقدية الذي يمكنها من مواصلة مثل هذه المشتريات، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى، وتجدد اشتغال

الاستثمار في العراق يكتسب قوة دافعة أخيراً

لكن مشروعات مثل فندق كبرياء تشير إلى أن العراق على أعتاب مرحلة مهمة يشعر فيها المستثمرون بأن النمو الاقتصادي المتسارع والإمكانات في هذه البلاد توفيق المخاطر وذلك في شتى القطاعات الاقتصادية وليس في قطاع النفط فقط.

ومن المنتظر أن يدفع هذا معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الباقية من العقد الحالي إلى مستويات لا تحلم بها معظم الدول حتى لو لم يقم العراق بمعالجة مشكلاته السياسية والقانونية. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.6% على مدى 6 أعوام حتى 2010.

ويعتقد صندوق النقد الدولي أن النمو بلغ 9.6% في العام الماضي ويتوقع أن يتجاوز متوسط النمو 10% في 5 أعوام حتى 2016.

ومن المتوقع أن يعزز هذا الوضع المالي للعراق بصورة هائلة مما سيسمح له بطرح عقود أكبر لإعادة الإعمار على المستثمرين المحليين والأجانب. ويتوقع صندوق النقد الدولي تضاعف قيمة صادرات النفط السنوية إلى مثليها تقريباً لتصبح 139 مليار دولار بحلول 2016 وهو ما سيحول عجز الميزانية التقديرية البالغ 8.7% في العام الماضي إلى فائض بنسبة 18% بعد 4 أعوام من الآن.

وقال «سبتي» في تقرير قدمه لمستثمرين صينيين محتملين في المنطقة «العراق قد يصبح من أصحاب أكبر الثروات السيادية في العالم».

وتوقع ارتفاع صافي أصول الحكومة التي تبلغ حالياً سالب 50 مليار دولار لتصبح مركزاً موجباً بقيمة 100 مليار دولار تقريباً بحلول 2020.

وتتوقع هذه التوقعات على الاستقرار السياسي في العراق.

ديبي - رويترز: حين قررت شركة رينج للضيافة ومقرها دبي بناء فندق ومجمع سكني بتكلفة 175 مليون دولار في مدينة كبرياء في العراق واجهت مشكلة شائعة أمام المستثمرين في هذا البلد وهي الحصول على التمويل.

وتقول الشركة إنها تغلبت على المشكلة عن طريق بيع بعض الغرف مسبقاً بنظام اقتسام الوقت للزوار الشيعية للمدينة وشركات السياحة ومستثمرين آخرين. وتجري أعمال البناء حالياً ومن المقرر إكمال المجمع بنهاية عام 2013. وقال منافع علي الرئيس التنفيذي لرينج للضيافة «نظراً لأننا في العراق منذ 2009 فقد رأينا المشهد يتغير بطريقة درامية».

وأضاف أن الأقف السياسي أصبح أكثر استقراراً ويمكن ملاحظة تحسن في الأمن والبنية التحتية من يوم لآخر. فبعد 9 سنوات من غزو الولايات المتحدة للعراق لإطاحة بصادم حسين ظهرت علامات على أن الاستثمار الأجنبي في البلاد بدأ أخيراً يكتسب قوة دافعة.

فرغم تراجع وتيرة العنف بعد أن بلغ الاقتتال الطائفي ذروته في 2006 و2007 لاتزال البلاد تشهد بشكل شبه يومي عمليات تفجير وإطلاق نار بنفذ العديد منها جناح تنظيم القاعدة في العراق ومجموعات سنية مسلحة. وبسبب انشغال حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بالزاعات الداخلية يشكو رجال الأعمال من أن الحكومة تعاقست كثيراً عن إقرار الإصلاحات القانونية التي من شأنها توضيح حقوق الملكية ودعم تنفيذ العقود.

وتحوض الحكومة المركزية نزاعات مع إقليم كردستان شبه المستقل بشأن النفط والأراضي والسطة.